

Distr.: General
17 April 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مافرويانيس (قبرص)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ترزي

المحتويات

البند 132 من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

البند 146 من جدول الأعمال: إقامة العدل في الأمم المتحدة

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (تابع)

طلب تقديم إعانة مالية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بناء على توصيات مجلس أمناء

المعهد بشأن برنامج عمل المعهد لعام 2020

البند 115 من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(ي) تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة 10:00.

3 - وفيما يتعلق بالنتائج الرئيسية المنبثقة من فرادى تقارير مراجعة الحسابات، قال إنه تقرر عموماً أن النسب المالية لعمليات الأمم المتحدة، على النحو الوارد في المجلد الأول، نسب جيدة. ومع ذلك، قال إن حوالي 78 في المائة من أرصدة النقدية والاستثمارات البالغة 3 553,63 مليون دولار أصول مقيدة لأنها تتعلق بأرصدة محتفظ بها في صناديق استثمارية وفي صناديق التأمين الذاتي.

4 - وفيما يتصل بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، تابع قائلاً إن المجلس لاحظ أن الإدارة لم تتمكن من فصل الخصوم المتعلقة بالمقاعدين عن موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية وموارد عمليات حفظ السلام. ووزعت الخصوم المتعلقة بالمقاعدين، التي حُددت قيمتها الاكتوارية لأغراض الأمم المتحدة، وأبلغ عنها في البيانات المالية الواردة في المجلد الأول وعمليات حفظ السلام على أساس نسبة المقاعدين المطبقة في عام 2009، وهي نسبة تغيرت بالضرورة على مدى العقد الماضي. وأضاف أن الخصوم الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين الواردة في البيانات المالية للمجلد الأول لم تُقسّم بين الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية.

5 - وواصل قائلاً إن المجلس لاحظ وجود ثغرات في إجراءات الرقابة الداخلية على نفقات التأمين الطبي، وكذلك ثغرات في البيانات، وأثر ذلك على إمكانية التعرف على المشتركين في الخطة وعلى تقييم النفقات والمطالبات الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتمكن الإدارة من تزويد المجلس بما يؤكد أن مديري الأطراف الثالثة أبلغوا الأمانة العامة بجميع حالات الغش والغش المفترض.

6 - وفيما يتعلق بعمليات الخزنة في مقر الأمم المتحدة، مضى قائلاً إن المجلس لاحظ أن توثيق عمليات إدارة النقدية ومهام الاستثمار لم يرق إلى المستوى المطلوب. وعلاوة على ذلك، لا توجد آلية للتنبؤ مسبقاً لمدة تفوق يومين بالتدفقات النقدية الصادرة، ولا تتوفر المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الواردة إلا على أساس يومي. وأشار إلى أن عدم وجود نظام أكثر دقة للتنبؤ بالنقدية وعدم وجود معايير موثقة لتحديد مستويات النقدية السائلة يحول دون قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات الاستثمارية المثلى. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح أن الإدارة لا تبرم اتفاقات للتحوط من تقلب العملات إلا مع ثلاثة مصارف وتقسّم تلك العقود بالتساوي فيما بينها. ونتيجة لذلك، أصبح منح العقد أمراً واقعاً، بصرف النظر عن الأسعار التي تقدمها فرادى المصارف.

7 - واسترسل قائلاً إنه على الصعيد العالمي، لم يتجاوز عدد كبير من المؤشرات المتعلقة باستعراض ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية

البند 132 من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/74/5 (Vol.I) و A/74/5 (Vol. III) و A/74/5 (Vol. III)/Corr.1 و A/74/5 (Vol. IV) و A/74/5/Add.1 و A/74/5/Add.2 و A/74/5/Add.3 و A/74/5/Add.4 و A/74/5/Add.5 و A/74/5/Add.6 و A/74/5/Add.7 و A/74/5/Add.8 و A/74/5/Add.9 و A/74/5/Add.10 و A/74/5/Add.11 و A/74/5/Add.12 و A/74/5/Add.15 و A/74/5/Add.16 و A/74/202 و A/74/323 و A/74/323/Add.1 و A/74/528 و A/74/528/Corr.1)

1 - السيد كورن (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): في سياق عرضه لتقارير مجلس مراجعي الحسابات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين والموجز المقترض للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تلك التقارير (A/74/202)، قال إن آراء غير مشفوعة بتحفظات صدرت فيما يتعلق بالكيانات البالغ عددها 18 كيانا التي خضعت للمراجعة. وأشار إلى إصدار رأي غير مشفوع بتحفظات فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، حسبما ورد في المجلد الثاني، يتضمن تنبيهاً خاصاً يرجع إلى مسائل تؤثر على نوعية بيانات الأصول التي نقلت من نظام غاليليو لإدارة الأصول والمخزون إلى نظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد خلال فترة وقف العمل بالنظام السابق. وأوضح أن 13 كيانا أقل السنة المالية بفائض، وظل المركز المالي لجميع الكيانات قوياً أو على الأقل كافياً. وكانت سيولة الميزانية العادية منخفضة في عام 2018، وتعذر في ذلك العام تسديد المبالغ المقترضة في عام 2017 من صندوق رأس المال المتداول. وبالإضافة إلى ذلك، تم اللجوء إلى الاقتراض من حساب الأمم المتحدة الخاص وحسابات بعثات حفظ السلام المنتهية من أجل تغطية حالات العجز المؤقتة في السيولة.

2 - وأضاف قائلاً إن المجلس لاحظ انخفاضاً في نسبة تنفيذ توصياته السابقة، من 48 في المائة في عام 2017 إلى 41 في المائة في عام 2018. وقد أدرج المجلس في موجزه المقترض (A/74/202) لمحة عن إصلاحات الأمين العام واستعداد كيانات الأمم المتحدة لتنفيذها. وأوضح أن المجلس وافق على عدم إبداء رأي بشأن الإصلاحات إلى حين إجراء المراجعة الخاصة بعام 2019، من أجل إتاحة الوقت لتنفيذها.

في مجال إدارة المشاريع. وأوضح علاوة على ذلك أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف لم ينشئ بعد دليلاً يحدد خطوطاً واضحة للمسؤوليات من أجل كفالة سلاسة تسليم الأشغال من جانب الجهة المتعاقدة.

12 - وأردف قائلاً إن المجلس لاحظ أن مركز التجارة الدولية اختار 28 في المائة من مستشاريه باستخدام ترتيبات العطاء الوحيد وأن اختصاصات تعيين الخبراء الاستشاريين كانت ذات طابع عام. وفي 70 حالة، منح المركز عقوداً بأتعاب أعلى من سقف الأجر المرتبط بالرتبة التي جرى تعيين الخبير الاستشاري فيها. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتضمن مذكرات التفاهم المتعلقة بالمشاريع التي تشمل عناصر التدريب وحلقات العمل الحكم الموحد المتعلق بتقديم قائمة أو لائحة للمشاركين مع الضمان المطلوبة.

13 - وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، تابع قائلاً إن المجلس يرى أن هناك إمكانية لتعزيز بعض العمليات التي بدأ العمل بها حديثاً في مجال منح القروض لمقدمي الخدمات المالية وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما عملية تنقيح جداول السداد وقت صرف المبالغ الأصلية، والعملية الداخلية لضمان جودة اتفاقات القروض والجداول الزمنية.

14 - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مضى قائلاً إن المجلس لاحظ أوجه قصور في مجال إدارة المشاريع، بما في ذلك حالات تأخير متكررة في التوقيع على تقارير الإنجاز الموحدة، وعدم كفاية الوثائق المتعلقة بالتقييمات الجزئية وأنشطة الضمان المضطلع بها في إطار نهج منسق للتحويلات النقدية. وأضاف أن المجلس لاحظ أيضاً وجود إمكانية لتحسين في مجال إدارة القوة العاملة. فعلى سبيل المثال، يضطلع بعض موظفي البرنامج الإنمائي بمسؤوليات إدارية أو تمثيلية في إطار رتب استحدثت بقصد استخدامها في الوظائف التقنية بدلاً من الوظائف التي تنطوي على أداء مهام إدارية أو قيادية واسعة النطاق في البرنامج الإنمائي ككل.

15 - وواصل قائلاً إن المجلس لاحظ فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة الحاجة إلى تحسين مجالات مثل إدارة البرامج والمشاريع، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى وجه الخصوص، لاحظ عدم وجود معلومات كافية عن حالة المشاريع في نظام معلومات وإدارة البرامج الذي صمم من أجل التحقق من رصد الأداء والإبلاغ عنه.

16 - وبالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، مضى قائلاً إن المجلس لاحظ وجود مجال للتحسين فيما يتعلق بوثيقة التأمين على

المستدامة المستويين الثاني والثالث من نظام التصنيف الذي وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، في غياب منهجية ومعايير قياس وبيانات مقبولة. ولم يصل أي من مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول 2020 إلى المستوى الأول، وهذا ما يثير القلق إزاء إمكانية قياسها ومن ثم القدرة على تقييم مدى تحققها. وقال أيضاً إن هناك حاجة كبيرة إلى زيادة القدرات على صعيد المناطق في مجال البيانات والإحصاءات. ولم تدرج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الاحتياجات الخاصة التي أعربت عنها البلدان في الاستعراضات الوطنية الطوعية عندما حددت احتياجات تلك البلدان في مجال بناء القدرات.

8 - وفيما يتعلق بإدارة المشتريات، أوضح أن المجلس خلص إلى أن شعبة المشتريات تفقر إلى إطار ونظام شاملين لإجراء قياس منظم لمدى تحقيق هدفها المتمثل في كفالة مشتريات تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة والشفافية وحسن التوقيت والجودة العالية، وتقديم تقارير متسقة عن مدى تحقيقه.

9 - وفي مجال الاتصالات العالمية، تابع قائلاً إنه لم تتجز بعد رقمته 2,54 مليون وثيقة مصنفة في فئة الوثائق الهامة بعد مرور عقدين من الزمن على اتخاذ قرار الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، وبطء إحراز تقدم في رقمته 5 964 خريطة يتسبب في خطر زيادة تلف هذه الخرائط وفقدانها.

10 - وفيما يتعلق بالشؤون الإنسانية، أشار إلى وجود حالات تأخير كثيرة في زيارات الرصد وعمليات التفتيش العشوائي المالي فيما يتعلق بالصناديق القطرية المشتركة، بما فيها الصناديق الخاضعة للترتيبات الإدارية للصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء. وقال إن الإبلاغ المالي والبرنامجي من جانب الشركاء المنفذين جانب هام من جوانب إطار المساءلة الخاص بالمشاريع الممولة من الصناديق القطرية المشتركة. وأوضح أن المجلس لاحظ في هذا الصدد حالات عدم امتثال لأحكام الأدلة التشغيلية فيما يتعلق بمنح المشاريع للمنظمات غير الحكومية؛ وحالات تأخير في تقديم البيانات المالية الختامية والتقارير السردية الختامية؛ وعدم إنجاز عدد كبير من عمليات المراجعة واسترداد التكاليف من الشركاء فيما يتصل بمشاريع ممولة من الصناديق القطرية المشتركة.

11 - ومضى قائلاً إن المجلس أشار إلى شواغل متصلة باحترام الجدول الزمني لإنجاز الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، فضلاً عن الحاجة إلى إدخال مزيد من التحسينات

19 - وتابع قائلاً إن المركز العالمي للخدمات المشتركة بدأ يضطلع بوظائفه المقررة في 1 كانون الثاني/يناير 2017، أي بعد 37 شهراً من الموافقة على المشروع، واعتُبر مستقرًا تمامًا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017، أي بعد 49 شهراً من الموافقة على المشروع. وأشار إلى الحاجة إلى توثيق شامل لأدوار المركز ومسؤولياته ومسائلته فيما يتعلق بمكاتب اليونيسف الأخرى، إذ يجري استخلاص هذه المعلومات حالياً بشكل صريح وضمني من عدد من الوثائق. وأضاف أن تحقيق أهداف اتفاقات مستوى الخدمات يمثل مؤشر الأداء الرئيسي للمركز فيما يتعلق بتجهيز المعاملات الواردة من المكاتب الميدانية. وأشار إلى أن المجلس لاحظ حالات لم تتحقق فيها تلك الأهداف، وحالات أعيدت فيها الطلبات أو رفضت فيها.

20 - وواصل قائلاً إن المجلس حدد إمكانيات لتحسين إدارة المشاريع في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وعلى وجه التحديد، استناداً إلى استعراض للمعلومات الأساسية المتعلقة بإجراءات التعاقد مع الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين، خلص المجلس إلى أنه تعذر في بعض الحالات تجهيز طلبات الحصول على هذه الخدمات بسبب عدم كفاية أرصدة صناديق المشاريع أو عدم كفاية الموارد المخصصة للمشروع على المدى الطويل لتغطية المدفوعات المستحقة للخبير الاستشاري أو المتعاقد. وللتغلب على هذه العقبات، كان من الضروري تغيير المشروع الأصلي إلى مشروع آخر خُصص له ما يكفي من الموارد من أجل تغطية تكاليف خدمات الخبير الاستشاري المختار.

21 - واسترسل قائلاً إن الحالة المالية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ظلت جيدة، وظلت مستويات أصولها السائلة مرتفعة. وأوضح أن المجلس وجه 64 توصية جديدة إلى المفوضية، بما في ذلك توصيات تتعلق بنظام الرقابة الداخلية، والإصلاحات، والمساعدة النقدية، والشركاء المنفذين، والمتعاقدين، وتكنولوجيا المعلومات.

22 - وواصل قائلاً إن المجلس حدد في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نطاقاً للتحسين في مجالات مثل تفويض السلطة، وصياغة البرامج والمشاريع، ونظام رصد المشاريع والإبلاغ عنها. ولاحظ المجلس أيضاً أن ممثلي مكتب الاتصال والشراكة في المكسيك ليس لديهم تفويض السلطة اللازم من المقر فيما يتعلق بتوقيع عقود الشراء.

23 - وتابع قائلاً إن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واصل توليد فائض من عملياته. وارتفعت احتياطياته التشغيلية بمقدار 34,3 مليون دولار لتصل إلى 192,9 مليون دولار حتى 31 كانون

السلع المخزنة في مستودعات بعض المكاتب الميدانية، ولا سيما فيما يتعلق بالتواصل بشأن نطاق السياسة والإجراءات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن المجلس لاحظ حالات تأخير في إجراء عمليات التفتيش العشوائي بهدف التحقق من النفقات التي يتكبدها الشركاء المنفذون، والتحقق من إصدار المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في المكسيك أوامر شراء متعددة أدت إلى مبالغ شراء تتجاوز العتبات المقررة بموجب سياسة الصندوق وإجراءاته المتعلقة بالمشتريات المنتظمة. وأضاف أن المجلس لاحظ أن سياسة الصندوق بشأن تفويض السلطة لا تشمل سوى مجال الموارد البشرية دون غيره من المجالات.

17 - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أُرِفد قائلاً إن هناك حاجة إلى ترقية الرقابة الداخلية ورصد الأنشطة في مجالات إدارة المشاريع وإدارة المكاتب والموارد البشرية في المكاتب القطرية والمراكز والمقر، وذلك بهدف ضمان تنفيذ الولايات بكفاءة وفعالية.

18 - وفيما يتعلق بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، أوضح وجود أوجه قصور محتملة في ربط المجالات البرنامجية على الصعيد القطري بمجالات الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وبالنظر إلى أن النفقات الفعلية والنتائج المقابلة لها قد صيغت في ضوء مجالات أهداف الخطة الاستراتيجية في نهاية السنة باستخدام هذا الربط، فقد كان هناك احتمال لوقوع أخطاء في الإبلاغ عن النفقات في إطار مجالات الأهداف. وكانت هناك أيضاً مواطن ضعف في مجالات الزيارات البرنامجية وعمليات التفتيش العشوائي في فرادى المكاتب القطرية، وكذلك في استثمارات الإذن بالصراف وشهادة الإنفاق. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أوجه قصور في توثيق الاستعراضات التي تجريها لجان استعراض الشركات في مختلف المكاتب القطرية، ويشير ذلك إلى عدم الاهتمام على النحو المناسب بجوانب حاسمة تتعلق بالموافقة على البرامج وما يتصل بها من بذل العناية الواجبة، ويعكس أوجه قصور في إجراءات الرقابة الداخلية على التحويلات النقدية. وعلاوة على ذلك، خلال أنشطة رقابة أنجزت في أحد المكاتب القطرية، حُددت مواطن ضعف ومخاطر كبيرة تتصل ببيئة الضمان، وإجراءات الرقابة الداخلية، وإدارة المخزون والأصول، والمشتريات، وإدارة المشاريع، وقُدمت توصيات في هذا الصدد. غير أنه لم تتوفر معلومات عن حالة إجراءات المتابعة التي اتخذها ذلك المكتب بالنسبة لعدد كبير من تلك التوصيات.

27 - وختم بيانه قائلاً إن المجلس لاحظ أن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لم تتجز تقييماً منهجياً لمخاطر الغش وفقاً لإطار الأمانة العامة للأمم المتحدة لمكافحة الغش والفساد، ولم تقدم أدلة على وجود عملية فعالة لرصد إتمام الموظفين للدورة التدريبية الإلزامية على مكافحة الغش المتاحة على شبكة الإنترنت.

28 - السيد هويسمان (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 (A/74/323) وتقريره عن صناديق وبرامج الأمم المتحدة (A/74/323/Add.1)، فقال إن تقرير الأمين العام يتناول بالتفصيل التعليقات التي سبق تقديمها إلى المجلس، ويتضمنان معلومات عن الإدارة المسؤولة عن تنفيذ كل توصية، وتواريخ وأولويات الإنجاز المقدرة. وهما يتضمنان أيضاً معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من الفترات السابقة التي اعتبرها المجلس غير منفذة بالكامل وقت إصدار تقاريره، ومن بينها التوصيات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث والمخطط العام لتجديد مباني المقر.

29 - وأضاف أن من بين التوصيات الـ 78 الواردة في تقرير المجلس بشأن الأمم المتحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 (A/74/5 (Vol. I))، لم تقبل الإدارة 9 توصيات وطلب إغلاق 7 توصيات. وحتى آب/أغسطس 2019، كانت التوصيات الـ 62 المتبقية قيد التنفيذ. ومن بين التوصيات المتبقية المتعلقة بالفترات المالية السابقة وعددها 167 توصية، تم، لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، تنفيذ 8 في المائة تنفيذاً كاملاً، وكان يجري تنفيذ 89 في المائة، ولم تنفذ 2 في المائة، بينما تجاوزت الأحداث 1 في المائة. ولاحظ المجلس أنه اتخذت خطوات لتنفيذ نحو 89 في المائة من التوصيات المتبقية، وأن الإجراءات المتخذة بشأن عدد كبير من التوصيات اعتمدت على مبادرات جارية، من قبيل التوسعة 2 لنظام أوموجا، والتحول إلى الميزانية البرنامجية السنوية، وتنفيذ إصلاحات الأمين العام. ومن بين التوصيات المتبقية المتعلقة بالفترات المالية السابقة السبعة وعددها 334 توصية، تم، لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، تنفيذ 45 في المائة تنفيذاً كاملاً، وكان يجري تنفيذ 45 في المائة، ولم تنفذ 4 في المائة، بينما أُغلق ملف 9 في المائة منها أو تجاوزتها الأحداث. ولاحظ المجلس انخفاضاً في معدل تنفيذ توصياته السابقة من 48 في المائة في عام 2017 إلى 41 في المائة

الأول/ديسمبر 2018. وفي عام 2018، استثمر مبلغ 8,8 ملايين دولار من تلك الاحتياطيات في مشروع يندرج في إطار مبادرته للاستثمار ذي الأثر الاجتماعي، دون إنشاء احتياطي للنمو والابتكار. وأشار إلى أن المجلس لاحظ أيضاً أوجه قصور في تحديد قيمة المخزون واستهلاكه والتحقق المادي من الممتلكات والمنشآت والمعدات. وعلاوة على ذلك، لا يتضمن النظام المركزي لتخطيط الموارد في المكتب خاصيات وظيفية هامة مثل تحديد قيمة المخزون وإدارته، وإدارة النقدية، وتحليل الحسابات المستحقة القبض حسب مدتها، والإبلاغ القطاعي، ولا يلتزم بأفضل الممارسات في إدارة المشاريع.

24 - وواصل قائلاً إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أبلغت عن تحقيق فائض قدره 105,01 مليون دولار في عام 2018، بزيادة قدرها 247 في المائة مقارنة بالعجز البالغ 71,55 مليون دولار المبلغ عنه في السنة السابقة. وقد تحسنت الحالة المالية للأونروا تحسناً كبيراً منذ عام 2017، ويعزى الفائض الحالي إلى ما بذلته من جهود لتعبئة الموارد من جهات مانحة مختلفة، وأسفر ذلك عن زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة بمقدار 53,64 مليون دولار، ويعزى أيضاً إلى تنفيذ تدابير تقشفية ترمي إلى الحد بدرجة كبيرة من تكاليف العمليات غير الأساسية.

25 - ومضى قائلاً إن جامعة الأمم المتحدة أبلغت عن عجز صاف قدره 32,11 مليون دولار لعام 2018. غير أن حالتها المالية العامة تظل قوية، حيث إن أصولها المتداولة تتجاوز بأربعة أضعاف تقريباً خصومها المتداولة. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة السيولة السريعة - وهي النسبة بين النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل والحسابات المستحقة القبض، من جهة، والخصوم المتداولة، من جهة أخرى، وهي نسبة أكثر تحفظاً من نسبة التداول التي تُحسب بنسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة - تشير إلى أن جامعة الأمم المتحدة تملك أربعة أضعاف السيولة اللازمة لتغطية الخصوم القصيرة الأجل.

26 - وبالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، تابع قائلاً إن المجلس حدد نطاق ما يمكن إدخاله من تحسينات في مجالات مثل المشتريات وإدارة المشاريع. وفي هذا الصدد، قال إن المجلس لاحظ أن خطة المشتريات التي وضعها المكتب الإقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لا تتضمن سوى بعض بنود المشتريات التي تحيل إلى برامج والمكتب الذي يمثل الوجود البرنامجي في أوروغواي.

- 34 - وأعرب عن قلق المجموعة العميق إزاء انخفاض معدل تنفيذ توصيات المجلس بين عامي 2017 و 2018. وقال إنه يتعين على جميع الكيانات أن تنفذ التوصيات المقبولة على سبيل الأولوية، وينبغي للأمين العام أن ينشئ آليات قوية للمساءلة عن حالات التأخير غير المبررة في التنفيذ. واستناداً إلى التقارير والبيانات المالية المقدمة في الاجتماع الحالي، ستسعى المجموعة إلى معالجة مجالات الاهتمام على نطاق المنظومة، ولا سيما الإصلاحات الإدارية، وإطار تفويض السلطة، ونظام أوموجا، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ونظام المنسقين المقيمين، ومخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، والمشتريات.
- 35 - السيد دي بريتر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وصربيا، ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن مجلس مراجعي الحسابات قدم، من خلال تقاريره العالية الجودة وتوصياته، مساهمات قيمة إلى المنظمة في شكل تقييمات مستقلة ومحايدة لاستخدام أموالها، وعن طريق توفير معلومات أساسية عن أداء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تكفل المساءلة أمام الدول الأعضاء. ويجري المجلس أيضاً رقابة بالغة الأهمية تساعد على تحسين الإدارة. ولذلك فإن من مصلحة المنظمة والدول الأعضاء عدم تسييس عمله.
- 36 - وأشار إلى أن المجلس، يساعد أيضاً منظومة الأمم المتحدة من خلال توصياته على العمل بطريقة أسلم وأكثر شفافية وأكثر فعالية من حيث التكلفة، مما يمكن الأمانة من الاضطلاع بولاياتها على نحو أكثر فعالية وكفاءة، ولا سيما في وقت يتسم بإصلاحات طموحة. وبالتالي فإن ميل بعض الكيانات إلى رفض التوصيات أو تأخير تنفيذها يثير القلق. وقد ازداد في الواقع عدد التوصيات المرفوضة بين عامي 2017 و 2018، بينما انخفض معدل تنفيذ التوصيات المقبولة. واختتم كلامه معرباً عن تأييد الاتحاد الأوروبي الكامل لعمل المجلس وتشجيعه الأمين العام على كفاءة التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لجميع توصياته.
- 37 - السيد رايت (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على عمل مجلس مراجعي الحسابات، إذ أن ما يقوم به من رقابة على عمليات المنظمة وشؤونها المالية يتسم بأهمية بالغة لضمان قيام الأمم المتحدة بعملها بفعالية وكفاءة. وأضاف أن تقارير
- في عام 2018؛ ويعمل الأمين العام والرؤساء التنفيذيون للصناديق والبرامج على رفع هذا المعدل.
- 30 - السيد ترزي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/74/528 و A/74/528/Corr.1)، قال إن اللجنة الاستشارية تنثي على مجلس مراجعي الحسابات لجودة تقاريره وترحب بحصول جميع الكيانات مرة أخرى على آراء غير مشفوعة بتحفظات. وأضاف أن اللجنة الاستشارية لاحظت أن الأوضاع المالية للكيانات كانت سليمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.
- 31 - وأعرب عن قلق اللجنة الاستشارية إزاء انخفاض المعدل العام لتنفيذ توصيات المجلس، وأشار إلى أن الجمعية العامة، في قرارها 268/73، كررت طلبها إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للصناديق والبرامج كفاءة التنفيذ الكامل لتلك التوصيات. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية توافق على توصيات المجلس بشأن إدارة الخزانة والاحتياطي وكررت تأكيد توصياتها السابقة بشأن هذه المسائل، التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها 268/73. ووافقت اللجنة الاستشارية أيضاً على توصيات المجلس بشأن المسائل المتصلة، في جملة أمور، بالغش والمشتريات وإدارة الشركاء المنفذين والاستعانة بالخبراء الاستشاريين.
- 32 - السيد كتحدا (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة تعرب عن تقديرها المستمر للدور الذي يؤديه مجلس مراجعي الحسابات في مجال الرقابة الخارجية وترحب بتقديم البيانات المالية المراجعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.
- 33 - وأضاف قائلاً إن 13 من الكيانات أقلت السنة المالية بفائض، في حين سجل أربعة منها عجزاً. ومع ذلك، سجلت جميع الكيانات نسب ملاءة وسيولة كافية عموماً. غير أن المجموعة تشعر بالقلق لأن نسبة النقدية لعمليات حفظ السلام - وهي النسبة بين الاستثمارات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل، من جهة، والخصوم المتداولة، من جهة أخرى - لم تبلغ سوى 0,45 في عام 2018، أي بانخفاض إضافي من 0,66 في عام 2017، ويعزى ذلك أساساً إلى عدم سداد الدول الأعضاء للأرصدة المقررة. وذكر أن المجموعة تشير أيضاً إلى انخفاض السيولة في الميزانية العادية في عام 2018 وتشجع الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

41 - وأعرب عن رغبته في اغتنام هذه الفرصة للعودة إلى ما يسمى بالأزمة المالية التي تؤثر على الأمم المتحدة نتيجة للعجز النقدي في الميزانية العادية. فأشار إلى أن وفد بلده يرى أنه لم يكن هناك مبرر لاتخاذ قرار تطبيق تدابير التقشف. وينبغي للأمانة العامة أن تزود اللجنة بمعلومات في شكل جدول عن النسب الشهرية للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام وميزانية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحتمتين الجنائيتين عن كل شهر من السنوات 2017 و 2018 و 2019، بما في ذلك عن شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2019، وعن شهر تشرين الثاني/نوفمبر إذا تأخر إعداد تلك المعلومات.

42 - وقال إن وفد بلده سيكون ممتنا أيضا للرد على الطلب الذي سبق أن قدمه منذ فترة لإعداد جدول يبين الوفورات التي تتوقع الأمانة العامة تحقيقها، موزعة حسب الأسبوع والشهر، نتيجة لكل تدبير تقشفي يتخذ. وذكر أنه مما يثير الدهشة أن الأمانة العامة لم تُنح هذه المعلومات بعد، لأن الأساس الذي يقوم عليه تخطيطها المالي لن يكون واضحا من دونها. ولا يزال الاتحاد الروسي غير مقتنع بأن الوفورات التي تحققت بفرض تدابير تقشفية على الوفود، بما فيها الوفود التي تمثل الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، هي السبيل لحل المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة.

البند 146 من جدول الأعمال: إقامة العدل في الأمم المتحدة (A/74/7/Add.10 و A/74/169 و A/74/171 و A/74/172)

43 - السيدة فرانكسن والاس (المديرة التنفيذية لمكتب إقامة العدل): عرضت تقرير الأمين العام عن إقامة العدل في الأمم المتحدة (A/74/172)، فقالت إن الأمين العام ركز في التقرير، الذي هو نتاج التنسيق بين مكتب إقامة العدل وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، على عمل النظام الرسمي لإقامة العدل في عام 2018، واستجاب لطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها 276/73. وأعربت عن امتنانها للدعم المستمر الذي تقدمه الجمعية العامة لكفالة أن يعمل نظام العدل الداخلي وفقا للمقاصد والمبادئ المبينة في قرارها 261/61 و 228/62.

44 - وأضافت قائلة أن النظام مازال يعمل بفعالية بعد مرور عشر سنوات على إنشائه، على الرغم من أنه لا يزال هناك متسع للتحسين. وقد تواصلت الجهود في إطار العنصرين الرسمي وغير الرسمي للنظام لحل المنازعات بصورة غير رسمية دون اللجوء إلى الدعاوى القضائية غير الضرورية. وحدثت أيضا زيادة في عدد الحالات الجماعية الناشئة

المجلس عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 توفر نظرة ثاقبة قيمة بشأن عدد من المسائل، بما فيها المسائل الحاسمة بالنسبة للتنفيذ الكامل لإصلاح الأمم المتحدة. وقد أحاطت الولايات المتحدة علما بتوصيات المجلس المتعلقة بالأداء السليم للمنظمة، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز الضوابط الداخلية لمنع الغش، وكفالة كفاءة المشتريات وفعاليتها من حيث التكلفة، وتحسين إدارة الخزانة والمشاريع الرأسمالية، وكفالة التعجيل بإنجاز مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل. ودعا الأمين العام إلى التعجيل بتنفيذ تلك التوصيات من أجل تحقيق تحسينات كبيرة في تنفيذ الولايات وتقديم الخدمات لتلبية احتياجات بعض أضعف الفئات السكانية في العالم.

38 - السيد فو ليهينغ (الصين): قال إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على عمل مجلس مراجعي الحسابات، وهو أهم هيئة رقابية خارجية في الأمم المتحدة. وتؤدي مراجعة الحسابات المستقلة والفعالة إلى تحسين الشفافية والامتثال والمساءلة في الإدارة المالية للمنظمة. وللمجلس دور هام بصفة خاصة في ضوء أزمة السيولة التي تمس بالميزانية العادية.

39 - وأشار إلى أنه ينبغي تنفيذ التوصيات المعقولة التي يقدمها المجلس. وستسعى الصين إلى الحصول على مزيد من التفاصيل المتعلقة، في جملة أمور، بتقرير مراجعة الحسابات المتعلق بنظام أوموجا، والرقابة الداخلية على نفقات التأمين الطبي، واسترداد التكاليف، وإدارة الخزانة، والتشييد الإنتاجي، وتنفيذ المشاريع في مجال الشؤون الإنسانية. وينبغي للأمانة العامة أن تعالج المشاكل المتكررة المحددة في عمليات المراجعة على سبيل الأولوية. واختتم قائلاً إن وفد بلده سيسعى أيضا إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن الجهود التي يبذلها الأمين العام للاستفادة من خبرة هيئات الرقابة في عملية الإصلاح عن طريق تنفيذ توصياتها، وفقا لقرار الجمعية العامة 266/72 بآء.

40 - السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يقدر عمل مجلس مراجعي الحسابات، الذي يتطلب درجة عالية من المهنية والاستقلالية. وأعرب عن امتنانه بوجه خاص للمعلومات المتعلقة بالنسب المقدمة في الموجز المقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية السنوية 2018 (A/74/202، الفقرات 12-20). وينبغي للمجلس أن يواصل تضمين تقاريره معلومات عن تطور نسبة الأصول إلى الخصوم ونسب السيولة على مر الزمن والعلاقة بينهما. وينبغي للأمانة العامة كذلك أن تواصل تقديم المعلومات والتحليلات المتعلقة بهذه النسب في تقاريرها المالية.

يولى لتحديد المسائل العامة وللتعليقات، مع مراعاة التغييرات الهيكلية الناجمة عن الإصلاح الإداري الذي يضطلع به الأمين العام.

48 - وأضافت أنه في عام 2018، قدم مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة المساعدة في ما مجموعه 3 577 قضية، مما يمثل زيادة بنسبة 10 في المائة عن عام 2017، بما في ذلك 65 قضية وساطة، سُويت 83 في المائة منها. ومن مجموع عدد القضايا الواردة، نشأت 2 776 قضية في الأمانة العامة، و 539 قضية في الصناديق والبرامج، و 262 قضية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن المتوقع حدوث زيادة في عدد القضايا الناشئة في الأمانة العامة في عام 2019 عقب نقل نظام المنسقين المقيمين من الصناديق والبرامج إلى الأمانة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة بنحو 440 نشاطا للتوعية داخل الأمانة العامة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تقديم حلقات عمل وعروض، من أجل بناء مهارات الموظفين والمديرين في مجال القدرة على تسوية النزاعات.

49 - وتابعت تقول إن المسائل الثلاث الأكثر شيوعا التي أُبلغ بها مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة هي العلاقات التقييمية، والوظيفة والمسار الوظيفي، والتعويض والاستحقاقات. وفي وقت حدوث تغير كبير، يمكن أن يسهم عدم اليقين وانعدام الأمن في انعدام الكياسة، مما يسبب اضطرابا في مكان العمل. ومن ثم، تمشيا مع مبادرة الأمين العام بشأن الكياسة، أطلق مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة حملة لزيادة الوعي وتعزيز الكرامة من خلال الكياسة في مكان العمل.

50 - واسترسلت قائلة إنه عقب إنشاء مشروع تجريبي، في حدود الموارد المتاحة، لإتاحة إمكانية لجوء الأفراد من غير الموظفين إلى خدمات تسوية المنازعات بالوسائل غير الرسمية، عملا بقرار الجمعية العامة 726/73، تناول مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة 304 قضايا مرفوعة من هؤلاء الموظفين في عام 2018، أي بزيادة قدرها 35 في المائة مقارنة بعام 2017. ومن أجل معالجة هذا الحجم الإضافي، كان المكتب يوزع عبء القضايا على مكاتبه الإقليمية. وإذا ما زاد عبء القضايا بقدر لا يمكن تحمله بالكامل، سيقدم المكتب مقترحات إلى الجمعية العامة بشأن كيفية حل هذه المسألة. وسيواصل المكتب القيام بدوره في تعزيز قدرة الموظفين على الصمود وفعاليتهم، إذ يعمل العديد منهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

استجابة للقرارات الإدارية التي تؤثر على أعداد كبيرة من الموظفين، بما في ذلك عدة حالات تتصل بالتغييرات في مستوى تسوية مقر العمل بالنسبة للموظفين العاملين في جنيف. وتناول التقرير أيضا مسائل متصلة بتشغيل محكمتي الأمم المتحدة للمنازعات والاستئناف.

45 - ومضت قائلة إن عدة مبادرات أُطلقت لتعزيز لجوء الموظفين إلى القضاء وتحسين معرفتهم بنظام العدل الداخلي والآليات المتاحة لتسوية المنازعات. فعلى سبيل المثال، أُبلغ جميع الموظفين بوجود دليل بعنوان "دليل الموظف إلى تسوية المنازعات" من خلال رسالة إذاعية نُشرت كجزء من استراتيجية توعية وضعها مكتب إقامة العدل بالتعاون مع جميع الجهات المعنية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، استحدث المكتب مجموعة أدوات لمساعدة أصحاب الدعاوى الذين يمثلون أنفسهم أمام محكمة المنازعات في الوصول إلى العدالة والتخفيف من شواغلهم فيما يتعلق بالكفاءة.

46 - السيدة دودسون (أمانة المظالم بالأمم المتحدة): عرضت تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة (A/74/171)، فقالت إن الدول الأعضاء تستحق الشكر على الدعم الذي تقدمه لحل المنازعات بالوسائل غير الرسمية في أماكن العمل، وأن الإجراءات المبكرة هي أكثر الوسائل معقولة وفعالية من حيث التكلفة لتحقيق بيئة عمل متسقة ومنتهجة.

47 - ومضت تقول إن عمل مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة يسترشد بثلاثة مجالات تركيز، وهي: تقديم المساعدة السرية والنزيهة لتسوية المنازعات في أماكن العمل؛ وتحديد الأسباب الجذرية للمنازعات، وتقديم تعقيبات إلى المنظمة بشأن المسائل العامة؛ ورفع مستوى الوعي بمهارات القدرة على تسوية النزاعات وبناء هذه المهارات. وأضافت أنها، استجابة لطلبات العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للحصول على التوجيه في إنشاء آليات غير رسمية لتسوية المنازعات من أجل تعزيز الحوكمة والمساءلة، أنشأت شبكة لأمناء المظالم والوسطاء التابعين لجميع المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق من أجل تحسين التنسيق على نطاق المنظومة. وعلاوة على ذلك، قامت، منذ توليها منصبها في عام 2018، بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز خدمات أمين المظالم، بسبل منها إنشاء وظيفة تنسيق إقليمية وضمان توفير قدرة مكرسة لخدمة الموظفين المقيمين في نيويورك؛ وإعادة تنظيم دائرة الوساطة بحيث تركز أكثر على الوساطة المنظمة والتنسيق مع النظام الرسمي؛ وزيادة الاهتمام الذي

55 - ومضى يقول إن المجموعة لاحظت أن وحدة التقييم الإداري تلقت في عام 2018 ثالث أكبر عدد من الطلبات حتى الآن، إذ بلغ مجموعها 1 182 طلبا، منها 1 087 طلبا أُغلق بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. وتلقى مكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين 216 3 طلبا جديدا للمساعدة، وأغلق 2 483 طلبا. وقدم أيضا 173 طلبا للتقييم الإداري و 119 طلبا إلى محكمة المنازعات، ومثل موظفين في 8 دعاوى أمام محكمة الاستئناف. وكانت نسبة 68 في المائة من طلبات المساعدة من مكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين تتعلق بالمزايا والاستحقاقات، ويعكس ذلك التغيرات في مجموعة مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم في عام 2017. وارتفع عدد الطلبات التي ما زالت قيد نظر محكمة المنازعات في نهاية العام من 372 طلبا في عام 2017 إلى 404 طلبا في عام 2018، وهو أعلى عدد من الطلبات قيد النظر منذ بدء العمل بالنظام.

56 - وواصل كلامه قائلا إنه نتيجة لتنفيذ خطة التصرف في القضايا في كانون الثاني/يناير 2019، خُفض إجمالي عبء القضايا المعروضة على محكمة المنازعات بنسبة 29,45 في المائة، وانخفض عدد القضايا التي ظلت قيد النظر لمدة 401 يوما أو أكثر بنسبة 52,68 في المائة. وأعرب عن قلق المجموعة لأن وجود مطالبتين يتنافس مقدماهما على رئاسة محكمة المنازعات قد أدى إلى تعليق تنفيذ الخطة، ودعا إلى إيجاد حل سريع وفعال لهذه الحالة، فضلا عن إنشاء آليات مؤسسية لمنع تكرارها. وينبغي أيضا بذل الجهود لتقليل الوقت الذي يستغرقه التصرف في القضايا وعدد القضايا المتقدمة. وأضاف أن المجموعة ترحب بالتوعية التي يقوم بها مكتب إقامة العدل، بما في ذلك نشر دليل تسوية المنازعات لصالح الموظفين بجميع اللغات الرسمية ونشره على الموظفين في الميدان. وينبغي مواصلة توزيع هذه المعلومات على الموظفين في المقر وفي الميدان.

57 - وتابع كلمته قائلا إنه من الضروري تشجيع استخدام العملية غير الرسمية لتسوية المنازعات، التي تتسم بمزيد من الكفاءة من حيث التكلفة مقارنة بالعملية الرسمية. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بالمشروع التجريبي لتوفير إمكانية لجوء الأفراد من غير الموظفين إلى خدمات تسوية المنازعات غير الرسمية في إطار ولاية مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة، وتتطلع إلى إجراء استعراض تحليل كمي ونوعي لهذا المشروع خلال المشاورات غير الرسمية. وأخيرا، أعرب عن ترحيب المجموعة بتقرير مجلس العدل الداخلي (A/74/169) وعن تطلعها إلى النظر فيه بإمعان.

51 - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى تقرير مجلس العدل الداخلي عن إقامة العدل في الأمم المتحدة (A/74/169).

52 - السيد ترزي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/74/7/Add.10)، فقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بجهود التوعية التي يبذلها مكتب إقامة العدل، بما في ذلك توزيع الكتيب المتعلق بتسوية النزاعات على الموظفين. وأضاف أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أيضا النتائج الإيجابية لخطة التصرف في القضايا التي وضعها رئيس محكمة المنازعات والمسجل الرئيسي لمحكمتي المنازعات والاستئناف، وتشجعهما على تقليص الوقت الذي يستغرقه التصرف في القضايا وعدد القضايا المتقدمة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن إقامة العدل في الأمم المتحدة رهنا بمراعاة ملاحظاتها وتوصياتها (A/74/172).

53 - ومضى قائلا، فيما يتعلق بمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة، إن اللجنة الاستشارية تشجع على استخدام العملية غير الرسمية لتسوية المنازعات، التي تتسم بمزيد من الكفاءة من حيث التكلفة عن العملية الرسمية. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات أكثر تفصيلا عن المشروع التجريبي الرامي إلى إتاحة إمكانية لجوء الأفراد من غير الموظفين إلى خدمات تسوية المنازعات بالوسائل غير الرسمية، بما في ذلك عن طبيعة المنازعات التي تعالج والمشورة المقدمة، وبيانات مفصلة عن كل فئة من فئات الأفراد من غير الموظفين، ونتائج المشروع التجريبي.

54 - السيد كتحدا (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لنظام العدل الداخلي في الأمم المتحدة بوصفه نظاما مستقلا وشفافا يضمن احترام حقوق الموظفين والتزاماتهم ويكفل مساءلة المديرين والموظفين على حد سواء. وأوضح أن نظام العدل الداخلي يجب أن يكون لامركزيا وأن تُوفّر له الموارد الكافية من أجل ضمان الإدارة الفعالة للموارد البشرية للمنظمة التي تشكل أثنى أصولها. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق الأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأول للمنظمة، مسؤولية ضمان الأداء السليم لنظام العدل وإبقاء الجمعية العامة على علم تام بعملياته. وذكر أن المجموعة تؤكد من جديد استقلال مكتب إقامة العدل، واستقلاليتها في مجالي التشغيل والميزانية، وولايتها المتمثلة في الحرص على الاستقلال المؤسسي للنظام الرسمي لإقامة العدل.

- 58 - السيدة باي - شايديفر (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين، فقالت إن وجود نظام عدالة داخلي نزيه وفعال لجميع فئات موظفي الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية لتمكين المنظمة من تحقيق أهدافها الطموحة، وأن الوصول إلى سبل الانتصاف القضائية والحماية من الانتقام من السمات الأساسية لهذا النظام. ومع أن الموظفين اكتسبوا ثقة في قدرة المنظومة على كفاءة الإدارة الفعالة للمنازعات، فإن هناك حاجة إلى مزيد من التحسينات. فعلى وجه الخصوص، يضطلع مكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين بدور بالغ الأهمية في تهيئة فرص متكافئة بين الموظفين والأفراد من غير الموظفين، من ناحية، والإدارة، من ناحية أخرى.
- 59 - وأعربت عن تأييد الوفدين للمبادرات المتخذة لتحسين منع نشوب المنازعات وتسويتها. وبالنظر إلى أن ما يقرب من نصف موظفي الأمم المتحدة لا تتاح لهم إمكانية اللجوء إلى نظام العدل الداخلي، فإنهما يرحبان بصفة خاصة بالمشروع التجريبي الرامي إلى إتاحة إمكانية لجوء الأفراد من غير الموظفين إلى خدمات تسوية المنازعات بالوسائل غير الرسمية. وأشارت إلى أن أهمية هذا المشروع اتضحت من الزيادة في عبء القضايا في مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة. ومع ذلك، يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لضمان حصول الأفراد من غير الموظفين على سبل انتصاف قانونية فعالة.
- 60 - وتابعت قائلة إن توفير الحماية من الانتقام للموظفين الذين يبلغون عن سوء السلوك أمر أساسي لتهيئة بيئة عمل صحية ولدعم معايير الكفاءة المهنية والنزاهة في المنظمة. ولذلك يؤيد الوفدان توصيات مجلس العدل الداخلي الرامية إلى معالجة انعدام الحماية من الانتقام للموظفين الذين يلتمسون الانتصاف أو يدلون بشهاداتهم أمام محكمتي المنازعات والاستئناف. ويعرب الوفدان أيضا عن قلقهما إزاء الظروف التي أدت إلى وجود مطالبتين يتنافسان مقدماهما على رئاسة محكمة المنازعات، وإزاء أثر هذه الحالة على البت في القضايا. وختمت بالقول إنه يجب بذل جهود لتجنب تكرار مثل هذه الحالة.
- البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (تابع)
- طلب تقديم إعانة مالية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بناء على توصيات مجلس أمناء المعهد بشأن برنامج عمل المعهد لعام 2020 (A/74/339 و A/74/7/Add.9)
- 61 - السيد هويسمان (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرض مذكرة الأمين العام المتعلقة بطلب تقديم إعانة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بناء على توصيات مجلس أمناء المعهد بشأن برنامج عمل المعهد لعام 2020 (A/74/339)، فقال إنه طلب إلى الجمعية العامة أن توافق على إعانة للمعهد قدرها 275 000 دولار من الميزانية العادية لعام 2020، وفقا لقرار الجمعية العامة 248/60، الذي أيدت فيه الجمعية العامة مقترح عرض طلب إعانة للمعهد عليها لتستعرضه وتوافق عليه مرة كل سنتين، والقرار 266/72 ألف، الذي وافقت فيه الجمعية العامة على اقتراح تغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين إلى فترة تقوم على سنة واحدة على أساس تجريبي، ابتداء من الميزانية البرنامجية لعام 2020. ويرد المبلغ ذو الصلة بالموضوع المعتمد من الموارد تحت الباب 4، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.
- 62 - السيد ترزي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/74/Add.9)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على طلب الأمين العام.
- 63 - السيد كتحدا (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن تقييم معهد بحوث نزع السلاح من جانب طرف ثالث مستقل طلبته الجمعية العامة في قرارها 69/70 قد أُجري في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2018. واستنادا إلى ذلك التقييم، قدم الأمين العام في تقريره عن الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء المعهد (A/73/284) عددا من التوصيات بشأن نموذج تشغيله، بما في ذلك جدول أعماله البحثي وهيكل تكاليفه وملاك موظفيه. وأضاف أن المجموعة تلاحظ أن المعهد يعتزم تنقيح منهجيته المتبعة فيما يتعلق بتوقعات الميزانية، بما في ذلك التوقعات المتصلة بالمنح والتحويلات الأخرى، قبل عرض برنامج عمله وميزانيته في التقرير السنوي للمديرة لعام 2020.
- 64 - واختتم كلمته قائلا إن المجموعة ستولي اهتماما وثيقا لتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن الإعانة المقترحة للمعهد. وأعرب عن ترحيبها بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء المعهد بوصفها فرصة للتأكيد على دوره الفريد في جهاز نزع السلاح، فضلا عن أهمية ضمان أن يكون له هيكل تمويل مستدام ومستقر ونموذج تشغيلي، بما يتفق مع الولاية والأهداف الواردة في نظامه الأساسي.

البند 115 من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(ي) تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/C.5/74/9)

65 - الرئيس: وجه الانتباه إلى مذكرة من الأمين العام (A/C.5/74/9) تشير إلى تلقي إخطار باستقالة السيد كوساكي هيتوشي من لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، اعتباراً من 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وأضاف أن حكومة اليابان رشحت السيد ياماغوشي تومويا، الذي حظى ترشيحه بتأييد مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، لملء الشاغر للمدة المتبقية من فترة العضوية، التي تنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

66 - أوصى بالتركية بتعيين السيد ياماغوشي تومويا (اليابان) في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة تبدأ من تاريخ تعيينه من قبل الجمعية العامة وتنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

زُفعت الجلسة الساعة 11:35.